في الآخرين قوله وخرج الينا مسلما لقوله ثم في عبيد الطائف حين وجوا اليه مسلمين
تعالى الله تعالى ولاءه ١٢ وذ نفسه وهو مسلم ولا استرقاق على المسلم ابتداء قوله
والولد يتبع امه لان ماده يستقر في موضعه وما الاب فيه معلوم فرجح الام لذلك
قوله في الملك والرق اورد هما للتغاير هما من حيث الكمال والنقصان فان الملك في
امة الولد والمدبر كامل والرق ناقص وفي المكاتب على عكسه وايضا الملوكية في بني آدم
وغيرهم والمرقوقية خاص لبني آدم قوله فعلم انه لا تكرار اي في قوله والمحل يعتق تبعا
امه وقوله والولد يتبع امه في العتق الخ قوله وولدها من مولاها حر لانه لا يخلو من ان
تكونه مملوكا له فيكون الماء ان له بخلاف امة الغير لان ماءه مملوك لسيدها فتعتق
المعارضة وترجح جانب الام لاستهلاك مائه بمائها لكون مائها في موضعه وفي
المنية لو قال لعبد لمولاه اعتقني والا تتذكر فاعتقه فحانه العتق عتق وليس
في قيمته ولو قيل للمولى اعتقت هذا العبد فاومى برأسه اي نعم لا يعتق ولو قال انا
احق لا يعتق في ظاهر الرواية لان اسم الاخ مشترك يطلق على المتحد في الدين يعتق
تعالى انما المؤمنون اخوة وعلى المتحد في القبيلة والاعداء اخاهم هودا والمشترك
لا يكون حجة في البيان هذا اذا ذكر الاخ مطلقا وان قيده بالاب وام يعتق بالاجماع
عتق البعض اخوة ع اخوان الكل لانه مختلف فيه والمتفق عليه عليه اولى بالتقديم
قوله على ان العتق لا يتجزى اعلم ان الملك يتجزأ بالاتفاق شيوعا وزوالا فيثبت
في شري النصف بقدره ويزول ببيع النصف بقدره والرق غير متجزئ بالاتفاق
على ما هو الظاهر من المذهب اذ من المحال ان يكون نصف الشخص رقيقا ضعيفا
بسلوب الولاية المجذوب المالكية والشهادة ونصفه قويا مالكا اهلا للشهادة و

الولاية والعتق حصولا في المحل لا يتجزى عند علمائنا وعند الشافعي ان كان المعتق
موسرا لا يتجزى وان معسرا يتجزى حتى لو اعتق احد الشريكين نصيبه وهو موسر
يعتق ما عتق ويبقى الباقي رقيقا يباع ويشتري وما الاعتاق على قول ابي حنيفة
فهو ازاله الملك قصدا والرق حق الشرع لان الكافر لما استنكف ان يكون
عبد الله جازاه الله تعالى فخصه بعبد عبده ودلايه المتعرف انما يكون على ما هو
حقه وازاله الملك يتجزي في حالتي اليسار والعسار وعندها لا يتجزى في الحالين
ومتى عتق بعضه عتق جميعه لان الاعتاق عندها اثبات العتق وهذا لانه
عتق بعضه اي زال ملكه عن ذلك البعض ولم يرد به حقيقة العتق وانما اراد
ثبوت اثره وهو زوال الملك وقد نص في المبسوط انه لا يعتق ثمن ما عتق في
البعض عند ابي حنيفة بل المراد زوال الملك وقال في لطائف الاشارات
فلو ورد بعض قنه فهو قن كله عند ابي حنيفة وقال الشيخ في تسهيله واعلم انهم اختلفوا
ان معتق البعض عبد كله عند ابي حنيفة كما قرره في الكافي وفي الهداية وبعض
المواضع من الكافي انه يعتق بعضه بقدر الاعتاق وبين القولين تنافٍ
كان فيه راوية بين حر الا انه قال في العناية يحتمل ان الملك بالاجماع لكنه تعلق
امر غير متجزٍ وهو العتق وتعلقه به لا يستلزم تجزيته ولا تجزيه علقه بجواز الصلوة
فانه امر غير متجزٍ تعلق بمتجزٍ وهو الاركان ولم يستلزم تجزيتها ولا تجزئة علتها واعلم
ان معتق البعض لا يرد رقيقا لانه اسقاط لا الى احد ليس فيه معنى المعاوضة
فلا يقبل الفسخ بخلاف الكتابة فانها اسقاط من المولى الى المكاتب اقرارا على
تحصيل بدل الكتابة فكان فيه معنى المعاوضة فيفسخ قوله اذا استسعاه الخ